DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/38
6 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، نيويورك
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/36). واجتمعت اللجنة في أثناء نظرها في هذا البند مع المدير التنفيذي وزملائه الذين قدموا لها معلومات اضافية.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢ و ٣ من تقرير المدير التنفيذي أن مكتب خدمات المشاريع (المكتب) قد طبق بنجاح خلال السنة الأولى من وجوده نموذجه للإدارة المالية. وكانت النفقات الإدارية الفعلية والإيرادات الفعلية المكتسبة من الدعم على غرار الإسقاطات الرسمية. وهكذا، ففي فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بلغت النفقات الادارية ٦٩٢ ٦١٤ ٥٥ دولارا (أو ٣٠٨ ٨٢٤ ٢ دولارات أقل من الميزانية الموافق عليها وقدرهـــا ٠٠٠ ٤٣٩ ٥٨ دولار) وكانت الإيرادات الفعليـــة ٩٥٩ ٣٦٨ ٥٩ دولارا (أو بزيادة ٩٥٩ ١١٤ دولارا) عن إسقاطاته البالغة ٠٠٠ ٢٥٤ ٥٩ دولار)، مما نتج عنه زيادة الإيرادات على النفقات بمبلغ ٢٦٧ ٧٥٤ ٣ دولارا. وقد زودت اللجنة بنسخة من البيانات المالية المعتمدة للمكتب لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

200896 150896 96-19928

٣ - وعلى النحو المبين في الجدولين ١ و ٢ من الوثيقة DP/1996/36، يقترح المدير التنفيذي ميزانية منقحة قدرها ٠٠٠ ٤٤٤ ٦٥ دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، استنادا إلى مجموع إسقاطات الايرادات المنقحة وقدرها ٠٠٠ ١٨٩ ٦٧ دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٤ و ٦ من الوثيقة DP/1996/36 أن إسقاطات الإيرادات المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قد جرى تعديلها بزيادة مبلغ ٠٠٠ ٦٧٠ ٥ دولار، مقارنة بالإسقاطات الأصلية وقدرها ٠٠٠ ٥١٩ ٦١ دولار الواردة في تقديرات الميزانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/60، الجدول ١ أ). وأبلغت اللجنة أن الزيادة في الإسقاطات هي أساسا نتيجة للتغيير في إجراءات تسجيل المبالغ المدفوعة إلى المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظير الخدمات المقدمة إلى المكتب، فضلا عن الإيرادات من فوائد استثمار الإيرادات غير المنفقة والتي تستحق للمكتب اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بوصفه كيانا مستقلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبلغت اللجنة كذلك أنه نتيجة لعوامل التوقيت فإن التقرير بشأن تقديرات الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لم تعتمده بعد لجنة التنسيق الإدارية التابعة للمكتب، وأنه يجري تقديمه في نفس الوقت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى لجنة التنسيق الإداري.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦ (أ) والجدول ١ من الوثيقة DP/1996/36 أن مجموع الحوافظ المسقطة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ قد عدلت بالزيادة إلى معدل منقح قدره ٠٠٠ ٤٤٣ ٢٨٨ ١ دولار، مع إنجاز تقديري بمبلغ ٢٩٩ ٩١٨ دولارا، مقابل إسقاطات الحافظة السابقة وقدرها ٨٤٩ ١٣٣ ١ دولارا وإنجاز تقديري بمبلغ ٢٤٧ ٨١٠ دولارا في تقديرات الميزانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/60، الجدول ١ ب). وترحب اللجنة بهذه التطورات.

٥ - وعلى النحو المبين في الفقرة ٤ من الوثيقة DP/1996/36، سبق للمكتب أن قدم تقريرا عن المبالغ المدفوعة إلى المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها خصومات من الإيرادات لا بوصفها إضافات إلى النفقات الإدارية. وتوافق اللجنة الاستشارية على أن الكشف عن هذه المدفوعات صراحة بوصفها نفقات، بدلا من قيدها كبنود في الجانب المدين من الإيرادات، يعزز شفافية المعاملات المالية للمكتب. وتفهم اللجنة أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة قد أيد هذا الاجراء.

٦ - وعلى النحو المبين في الفقرة ٦ (ب) من الوثيقة DP/1996/36، تراكم للمكتب في عام ١٩٩٥ مبلغ ٧٢٧ ٦٨٣ دولارا كإيرادات من الفوائد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من البيانات المالية للمكتب أن الإيرادات من الفوائد قد حصلت من استثمار الإيرادات غير المنفقة المتراكمة التي بلغ مجموعها ٣٦٣ ٢٣٨ ١٠ دولارا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي الجدول ١، يقدر المدير التنفيذي أن الإيرادات من الفوائد ستبلغ ١,٤ مليون دولار تقريبا في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها عن ذلك، أن الخدمات المقدمة من المكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشمل إدارة موظفي الدعم المحليين، وموظفي المشاريع الوطنيين من الفئة الفنية، وشراء اللوازم والمعدات المحلية، والسفر على الصعيد المحلي، وما إلى ذلك؛ وعلاوة على ذلك

وبالنسبة للخدمات المقدمة في إطار اتفاقات ادارة الخدمات وترتيبات تقاسم التكاليف، يسدد المكتب التكاليف إلى المكاتب الميدانية نظير التكاليف الاضافية التي تتكبدها تلك المكاتب في توفير تلك الخدمات. ويجري التفاوض على مبلغ سداد التكاليف مع الممثل المقيم المعني بالنسبة لكل مشروع على حدة. وخلال عـــام ١٩٩٥، سدد المكتب التكاليف التي وصلت إلى مبلغ ٠٠٠ ٧٧٠ ١ دولار إلى المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلاحظ اللجنة من الفقرتين ٧ و ٨ من الوثيقة DP/1996/36 أن المكتب يقدر أن المدفوعات التي ستسدد إلى المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيبلغ مجموعها ٣,٥ مليون دولار في غضون فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٨ - وفيما يتعلق بسداد المكتب للتكاليف إلى الوحدات التنظيمية بمقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظير الخدمات المقدمة، ترحب اللجنة الاستشارية بالترتيبات المعقودة مع شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تغطية خدمات المراجعة الداخلية للحسابات. وزودت اللجنة، بناء على طلبها، بنسخة من مشروع الاتفاق المبرم مع شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمل مراجعة الحسابات لعام ١٩٩٦. وسيقدم المكتب إلى الشعبة مبلغ ٤٠٠ ٨٢٩ دولار لتغطية تكاليف المراجعة الداخلية للحسابات. وقد أبلغت اللجنة أنه في حالة احتياج المكتب إلى خدمات من مكتب المراقبة الداخلية بالأمم المتحدة فإن الشعبة ستتولى ترتيب ذلك بالنيابة عن مكتب خدمات المشاريع.

٩ - وفيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الوحدات التنظيمية الأخرى التابعة لمقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المكتب، تحث اللجنة الاستشارية المدير والمدير التنفيذي على التعجيل بالمفاوضات التي ستسفر عن التوصل إلى اتفاق بشأن سداد التكاليف المتصلة بالخدمات المقدمة. وأبلغت اللجنة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الخدمات الإدارية لشؤون الموظفين فيما يتعلق بموظفي المكتب المحملة تكاليفهم على الميزانية الإدارية للمكتب (يتولى المكتب نفسه إدارة شؤون الموظفين الأخرى). وتشمل الخدمات الأخرى المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السفر والخدمات الإعلامية والخزانة والميزنة والمحاسبة. وتذكر اللجنة أنها قد أشارت إلى أنه ينبغي أن يحصل المكتب على أفضل قيمة نظير ما يدفعه ثمنا للخدمات الإدارية التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أن ينظر في إمكانية إنشاء خدمات داخلية فيما يتعلق بالخدمات التي يمكن تقديمها بأسلوب أكثر اقتصادا، دون أن يؤدي ذلك إلى ازدواج الهياكل الأساسية القائمة (DP/1995/45، الفقرة ١٣).

١٠ - وعلى النحو المبين في الجدول ٣، فإن جدول ملاك الموظفين الحالي للمكتب يشمل ٢٤٤ وظيفة ثابتة (٩١ وظيفة من الفئة الفنية و ١٥٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من بين هذه الوظائف وعددها ٢٤٤ وظيفة، يشغل ١٨٩ وظيفة موظفون عاديون معينون بموجب أحكام المجموعتين ١٠٠ و ٢٠٠ من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة ويشغل ٢١ وظيفة موظفون يعملون بموجب ترتيبات تعاقدية للقيام بأنشطة محدود المدة بموجب أحكام المجموعة ٣٠٠ من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة و ٢٥ وظيفة لموظفين قيد التعيين، كما توجد ٩ وظائف ما زالت شاغرة.

١١ - وتذكر اللجنة الاستشارية، من الفقرة ١٨ من الوثيقة DP/1995/60، بأن الوظائف الشاغرة لا تشغل إلا عند الضرورة ووجود ما يبرر ذلك من الحاجة والإيرادات المسقطة. ونظرا إلى أن بعض الموظفين الجدد جرى وسيجري تعيينهم باستخدام طريقة التعاقد على تعيينات محدود المدة، يبدو أن العدد الإجمالي من الوظائف الثابتة يزيد على الاحتياجات الفعلية للمكتب؛ وفي هذا الصدد تشير اللجنة إلى أن المدير التنفيذي كان قد اعتزم إجراء استعراض شامل للوظائف الثابتة في خريف عام ١٩٩٥ لتحديد الوظائف التي يمكن إلغاؤها وتقديم اقتراح إلى المجلس التنفيذي في مطلع عام ١٩٩٦ (DP/1995/45، الفقرة ٨).

١٢ - بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ الآن من الفقرة ١٥ من الوثيقة DP/1996/36 أن إلغاء الوظائف قد يحد من قدرة المكتب على اجتذاب و/أو قبول مرشحين لمهام معينة من داخل المكتب أو من غيره في منظومة الأمم المتحدة ممن لديهم عقود تخضع لأحكام المجموعتين ١٠٠ و ٢٠٠. وفي ظل هذه الظروف، ترى اللجنة أنه في حالة استمرار حدوث زيادات في حافظة مشاريع المكتب فليس من الحكمة تخفيض الوظائف في هذا الوقت. وتقترح اللجنة أن تبقى هذه المسألة قيد الاستعراض.

١٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بغية توفير حوافز للموظفين وتحسين إنجاز البرامج، كان المكتب يعكف على وضع سياسة للمكافأة تستند إلى أداء الموظفين. وكانت اللجنة قد طلبت في تقريرها السابق أن يبين المدير التنفيذي في وثيقة الميزانية القادمة نتائج هذه السياسة. (DP/1995/45، الفقرة ١٢).

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المكتب بصدد اتخاذ مبادرتين في مجال الموارد البشرية: (أ) نظام منقح لتقييم الأداء؛ (ب) ونظام للحوافز والمكافآت، وذلك استنادا إلى توصيات فريق عامل ضم موظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة فضلا عن ممثلين لإدارة المكتب. وتهدف المبادرة الأولى إلى أن تخفض تخفيضا كبيرا من الوقت، والجهد، وتجهيز الأوراق، والنقدية اللازمة لتنفيذ الاستعراض الحالي لتقييم الأداء الذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الوقت الذي يزداد فيه التركيز على عمليات التقييم والتقدير النوعية من جانب العملاء وأفراد الفريق. وفي المبادرة الثانية يجري النظر في مختلف النهج المتبعة لتقديم الحوافز للأفرقة، التي تتصل بإرضاء العملاء والتي ستعزز تطوير روح عمل الفريق الفعال داخل المكتب الجديد الناشئ. ويتوقع أن يجري العمل ببرنامج الحوافز التجريبي بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وتفهم اللجنة أن هذا البرنامج سيعمل ضمن البارامترات التي حددتها لجنة الخدمة المدنية الدولية.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣ من الوثيقة DP/1996/36 أن المكتب يعتزم رفع مستوى أداء نحو ٢٠٠ حاسوب (١٥٠ حاسوبا في عام ١٩٩٦ و ٥٠ حاسوبا في عام ١٩٩٧) بتكلفة تقرب من ٢٠٠ ٣ دولار للحاسوب الواحد. وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها عن ذلك، بأن سياسة المكتب المعمول بها منذ أمد بعيد بشأن رفع مستوى الأداء التكنولوجي تتمثل في الاستعاضة عن ٢٠ في المائة من حواسيب المكتب كل سنة بحيث تستبدل كل ماكينة بعد خمس سنوات. واختار المكتب، خلال فترته الانتقالية حتى يصبح كيانا مستقلا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، أن يؤجل عمليات رفع مستوى أداء الحواسيب التي كان من المفروض القيام بها في هاتين السنتين. ونتيجة لذلك، فإن الموظفين والاستخدامات الحاسوبية الحالية يعملون بأقل من مستوى الكفاءة الكامل. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على الاقتراح، ولو أنها تود أن

يحتاط المكتب لدى تنفيذ التغييرات في برنامج التشغيل الآلي للمكاتب وأن يقوم بها بطريقة تتسم بفاعلية التكاليف ضمن إطار استراتيجية طويلة الأجل ومحددة تحديدا جيدا.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرة ٢٤٧ من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس التنفيذي (DP/1996/35)، أن المكتب يعتزم نقل شعبة مشاريع الشراء إلى كوبنهاغن ونقل وحدة إعادة التأهيل والاستدامة الاجتماعية إلى جنيف، كلاهما في منتصف عام ١٩٩٦. وتلاحظ اللجنة أن المعلومات المتعلقة بالتغييرات التنظيمية في المكتب لم تدرج في وثيقة الميزانية. وترى اللجنة أنه كان ينبغي لوثيقة الميزانية أن تتضمن تلك المعلومات.

١٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها عن ذلك، أن نقل شعبة مشاريع الشراء قد بدأ فعلا ويتوقع إنجازه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وسيكون مقر الشعبة في نفس أماكن عمل مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات. وقد عرضت حكومة الدانمرك تغطية تكاليف أماكن العمل الجديدة وتكاليف نقل الشعبة. وستوفر حكومة الدانمرك حيز مكاتب مؤثث ومعد بالكامل دون دفع إيجار على أساس دائم. وستضم أماكن العمل وصلات للبيانات المخصصة والاتصالات الصوتية بين نيويورك وكوبنهاغن، مما يبقي على الاستفادة من قواعد البيانات المركزية. وستوفر أيضا تسهيلات المؤتمرات بأشرطة تسجيل الفيديو في نيويورك وكوبنهاغن. وتغطي حكومة الدانمرك تكاليف تشغيل الاستفادة من تلك الاتصالات كجزء من التسهيلات. وسينطوي النقل على نقل ٣ موظفين من الفئة الفنية و ٩ موظفين من فئة الخدمات العامة. وقد وافقت حكومة الدانمرك على أن تسدد إلى المكتب جميع التكاليف المتصلة بالنقل كما أنها ستغطي التكاليف الإضافية المتكبدة في غضون فترة خمس سنوات. ويشمل هذا تكاليف الموظفين الإضافية والسفر بين نيويورك وكوبنهاغن والنقل الممكن للموظفين إلى نيويورك وأية تكاليف أخرى تنشأ عن الحاجة إلى التخفيف من آثار الاضطراب في الإنجاز التي قد تنجم عن نقل الشعبة. وفي المجموع، تعرض الحكومة الدانمركية توفير نحو ٤ ملايين دولار كي تغطي تكاليف نقل الشعبة تغطية كاملة.

١٨ - وفيما يتعلق بنقل وحدة إعادة التأهيل والاستدامة الاجتماعية، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه تمشيا مع سياسة اللامركزية التي يأخذ بها المكتب واستنادا إلى استعراض لحافظة الوحدة لعام ١٩٩٦ (يتوقع أن تتجاوز ٣٠ مليونا من الدولارات مع وجود طلب اضافي كبير في الحافظة)، أن نقل الوحدة إلى جنيف له مزايا تشغيلية. إذ تعمل الوحدة مع عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية التي توجد مقارها في أوروبا، وأغلبيتها في جنيف. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن عدة هيئات منها قد أوضحت أن اهتمامها بخدمات المكتب سيتوقف على توافر قدرة للمكتب في جنيف على تقديم الخدمات من النوع اللازم لمشاريع إعادة التأهيل الاجتماعي. وسينقل المكتب ثلاثة موظفين من الفئة الفنية و ٣ أو ٤ موظفين من فئة الخدمات العامة إلى جنيف ويتوقع أن تعمل الوحدة بكامل قدرتها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد وافقت السلطات الاتحادية السويسرية على توفير حيز للوحدة لمدة سنتين دون دفع إيجار؛ وعلاوة على ذلك، ستعوض السلطات المكتب عن تكاليف النقل وفروق التكلفة طوال فترة سنتين. ويتوقع المكتب أنه، مع وجود هذه الوحدة في جنيف، سيتأهب للتعامل مع عملاء جدد والقيام بأعمال جديدة. بيد أنه لا يتوقع أن تتراكم إيرادات إضافية حتى عام ١٩٩٧ وما بعده.

- - - - -